دور الجامعات الفلسطينية في محاربة الفساد: دراسة تقييمية

أ. د. أيمن يوسف

أ. شروق الحجاوي

مقدم للمؤتمر العربي الدولي الثاني المُحكم:
المسؤولية المجتمعية للجامعات (التزام وتشريعات)

المنعقد في جامعة عمان العربية / الأردن

2019/11/4-3

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الشمالية (الضفة الغربية) في محاربة الفساد بكل أشكاله وألوانه وأطيافه وتمظهراته، وبناء منظومة نزاهة وطنية تخدم الفرد والمجتمع على حد سواء. ويعد هذا الدور في صميم المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية اليوم لا سيما في مرحلة بناء الدولة وبناء المؤسسات، حيث يتناغم هذا الدور مع أدوار أخرى محتملة، ومنها التغير الاجتماعي والثقافي والتنمية المحلية وخدمة الهوية الوطنية. وينطلق البحث من فرضية أن الجامعات الفلسطينية لها أدوار إيجابية تلعبها في حالة محاربة الفساد، إلا أن هذا الدور ما يزال محدوداً بشكل عام، ولم يُحدث التغيير الجذري المطلوب على مستوى المؤسسات والثقافة المجتمعية أيضاً. في التأطير النظري يستعرض البحث الفساد بأشكاله وألوانه وتمايزاته عن النزاهة، كما أن هذا الإطار يتضمن معنى الجامعة اليوم ووظائفها في زمن العولمة، خاصة ارتباطاتها مع المجتمع ومسؤولياتها في ضوء الإبحار نحو المستقبل ضمن معادلة العلم والتعليم والتحديث والتغيير ومكانة الجامعات الفلسطينية في هذا المسار وفي هذه الرؤية التغييرية.

بعد ذلك ينطلق البحث لتعريف دور الجامعات في هذه القضية بالتحديد من خلال استعراض مجموعة من العناوين الفرعية التي تلقي الأضواء على محورية الجامعات الفلسطينية، مثل المساقات التعليمية التي تدرس لطلبة الجامعات، وأهمية بناء فلسفة وطنية لدى الأكاديميين والطلبة على حدٍ سواء؛ ليلعبوا أدواراً مهمة على هذا الصعيد، كما أن البعد القانوني في غاية الأهمية؛ إذ تتوافر العيادات القانونية في بعض الجامعات، حيث خصصت مساحات واسعة للاستشارات والمساعدة القانونية في ملفات محاربة الفساد ومحاربة الواسطة، و أخيراً لا يمكن بناء منظومة رأي عام بين الناس لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة إلا إذا تكاملت أدوار الجامعات مع وسائل الإعلام في خلق هذه الأرضية الملائمة للتغيير .

الكلمات المفتاحية: الجامعات الفلسطينية، محاربة الفساد، دراسة تقييمية

The Role of Palestinian Universities in Fighting Corruption: An Evaluation Study

Prof. Ayman Yousef, Shorouq el-Hijjawi / Palestine

Abstract

This research seeks to highlight the role of Palestinian universities in the northern governorates of the West Bank in the fight against corruption in all its forms, in order to establish a national system of integrity that serves the individual and the society. Fighting corruption is at the heart of the social responsibility of Palestinian universities, especially within the context of state-building and institution-building. This role is in harmony with the other roles of the universities, such as social and cultural change, local development and service to the nation. The research indicates that Palestinian universities at present do play a positive role in fighting corruption but to a certain limit; the radical change required at the level of institutions and societal culture has not been established yet. The research reviews corruption and its different forms and types, along with its distinction from integrity theoretically. The paper also tackles the notion of the university and its functions in the light of globalization. In particular, its connection to the society and its responsibilities in light of its orientation towards science, education, modernization and change.

The research defines the role of universities through presenting a set of sub-sections that addresses the basis of Palestinian universities, including the academic courses and the promotion for patriotism among academics and students. The paper tackles the legal dimension as well for its important role. Legal clinics are available in a number of universities, where legal advice and help are provided for fighting corruption and nepotism. Finally, a public opinion to combat corruption can only be established if the roles of the universities and the media are integrated to create a suitable platform for a positive change.

Keywords: Palestinian Universities, Fighting Corruption, Evaluation Study.

مقدمة

يجمع الخبراء والباحثون على أن الفساد من أكثر الظواهر تعقيدا في كافة البلدان من مختلف النواحي، وأنه من الظواهر عابرة الحدود الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد ظهرت تعريفات وتحديدات عديدة لمفهوم الفساد، وجاء تعريف منظمة الشفافية الدولية شاملاً لهذا المفهوم ونص أنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته"[1]. وعليه فإن محاربة الفساد بصوره كافة، كالرشوة أو الاختلاس أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحاباة وغيرها هو واحدة من أولويات الأمم المتحدة، من هنا جاءت اتفاقية مكافحة الفساد لتشكل بارقة أمل في المجتمع الدولي في أن تمهد الطريق لمكافحة الفساد باعتباره آفة العصر. وقد شكلت هذه الإتفاقية توجه دولي كامل ومتكامل للتعامل مع هذه الظاهرة السلبية العابرة لحدود والفواصل بين الدول، بحيث يتطلب محاربتها جهود محلية وإقليمية ودولية تتناغم فيما بينها من حيث الرؤية والاستراتيجية والاهداف والمرامي النهائية الخادمة لمفاهيم النزاهة ومحاربة الفساد بكل أشكاله.

لذلك تعد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتي أقرت في العام 2003، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمثابة المنظومة القانونية الأولى على المستوي الدولي لمنع الفساد والقضاء عليه عن طريق وضع المسؤولية على عاتق جميع الدول عبر التعاون فيما بينها، مع دعم تفعيل مشاركة الافراد والجماعات خارج نطاق القطاع العام، كالمنظمات غير الحكومية. إن شراكة دولية تشترك فيها الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني العالمي يعد من أولويات العمل الجماعي الفاعل لمحاربة الفساد[2].

جاءت مصادقة فلسطين على الانضمام لإتفاقية مكافحة الفساد في آيار 2014، وذلك ضمن سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت لها فلسطين عقب قبولها دولة غير عضو في الأمم المتحدة 2012، هذا الانضمام والذي يأتي في إطار سعي فلسطين لأن تكون متواجدة في كافة المحافل الدولية، يستدعي جهودا فلسطينية حقيقية من أجل ضمان

[1] أ. أحمد أبو دية، الفساد أسبابه وطرق مكافحته، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان 2004، رام الله ص2

[2] مؤتمر مركز مسارات السنوي الرابع، القضية الفلسطينية والبعد الدولي الفرص والمتطلبات الاستراتيجية، رام الله: مسارات، 2015، ص. 40-60

مكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً مواءمة القوانين والتشريعات الفلسطينية بما يتناسب والتزامات الدول الأعضاء من ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية. ولا يمكن لهذا الجهد الفلسطيني أن يصبح فاعلاً في المحافل الدولية وأن يعد جزءا من استراتيجية التدويل والعولمة إلا إذا لعبت كل الفواعل والمتغيرات أدوارها بشكل تكاملي خاصة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية والجامعات والنقابات وحركات الطلبة والشباب[3].

إلا أنه من الضرورة التأكيد على أن الطريق أمام أعمال الاتفاقية ليس سهلاً؛ إذ هناك العديد من المعيقات السياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية التي تقف عائقاً أمام أعمال الاتفاقية، وهو ما يستلزم بذل جهد أكبر من أجل نجاح اعمال هذه الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية[4].

من هنا تلعب كليات القانون ومختصي القانون الدولي والجنائي والدستوري والإداري دورا مهما في التعريف بالملامح العامة لاتفاقية مكافحة الفساد، ومعيقات تطبيقها في الحالة الفلسطينية سواء كانت تلك المعيقات سياسية أو قانونية أو ثقافية أو اقتصادية، وبحث سبل تذليل هذه العقبات، بالإضافة إلى التطرق للجهود الفلسطينية المبذولة لتطبيق الاتفاقية (الإجراءات المتخذة) من قبل السلطة الفلسطينية للإيفاء بالتزاماتها تجاه انفاذ هذه الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية[5].

أصبح الفساد بأشكاله النمطية يشكل عائقاً في تحقيق التنمية والتطور، وما يتعلق فهما من سيادة القانون والديمقراطية التشاركية والتفاعلية والعدالة الاجتماعية. ولمواجهة هذه الظاهرة المستشرية في العديد من الدول خاصة دول العالم الثالث. لقد بدأ ظهور الحركات الاجتماعية غير الحكومية الهادفة إلى تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة للوصول إلى نتائج إستراتيجية للحد من الفساد وبناء منظومة نزاهة وطنية تعتمد على القوانين والأخلاق والاعتبارات التوعوية الجادة. وشهد العالم العديد من هذه المنظمات أبرزها منظمة الشفافية الدولية التي نشأت في 1993 في ألمانيا، وتحديداً في برلين، ووصلت بفروعها لمائة

[3] مؤتمر مركز مسارات السنوي الرابع، القضية الفلسطينية والبعد الدولي الفرص والمتطلبات الاستراتيجية، رام الله: مسارات، 2015، ص. 40-60
[4] مقابلة مع غسان عليان، أكاديمي واداري ومحامي، جنين، 1-9-2019
[5] عسان عليان، مقابلة سابقة بتاريخ 1-9-2019

دولة في جميع أنحاء العالم وفي جميع القارات. ولعبت منظمة الشفافية الدولية دوراً رئيسياً في طرح وتقديم ميثاق عالمي دولي للأمم المتحدة ؛ إذ جرى اعتماده من قِبل الجمعية العمومية في الأمم المتحدة في 31 تشرين الثاني للعام 2003 بموجب قرار رقم 4/58 وعرف بإسم "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"[6]. وجاء هذا إيمانا بأن القانون هو أكثر الأدوات فاعلية ونجاعة، سواءً على المستويات الدولية أو الإقليمية أو المحلية، وذلك عبر تفعيل ليس فقط القانون وإنما أيضا المؤسسات المعنية بهذا الأمر في نهاية المطاف[7].

ومنذ بداية نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية في 1994، بدأت جهود الرئاسة الفلسطينية والمجتمع المدني والمجلس التشريعي بالعمل على تحديد وتعريف الفساد، وبناء الجهود وتضافرها لمحاربته. وتحقيقاً لذلك، جاء القرار الرئاسي الفلسطيني رقم 22 لسنة 1994 بإنشاء هيئة الرقابة العامة، تبعه صدور مرسوم رئاسي بقوة القانون يحمل رقم 17 لسنة 1995 الخاص بقانون هيئة الرقابة العامة. وبدأ العمل بموجب هذا القانون حين جرى تأسيس هيئة الرقابة العامة في مناطق السلطة الفلسطينية تحديداً في رام الله وغزة، وعلى إثره، قامت الهيئة بمباشرة أعمالها مرتبطة وموازية مهامها على بناء وتطوير كادرها الوظيفي. ومارست الهيئة مهامها واختصاصاتها على كافة المؤسسات العامة في نطاق السلطة الفلسطينة. واستمر عمل الهيئة حتى صدور قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004 المستند إلى القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 [8]. ومن هنا جاءت فلسفة ديوان الرقابة للتأكد من ان الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها، وانه يمارس بكفاءة وفاعلية، وأن الديوان مؤسسة رقابية نموذجية تحظى باحترام واسع لجودة عملها وتساهم في تعزيز الحكم الرشيد في نفس الوقت الذي يسعى فيه لتحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة وفق الممارسات المهنية الفضلى ورفع تقارير موضوعية وذات مصداقية عالية إلى رئيس السلطة الوطنية والى المجلس التشريعي ومجلس الوزراء، واخيرا تقديم خدمة رقابية فاعلة على الموارد والخدمات العامة للتأكد من سلامة الأداء المالي

[6] https://www.unodc.org/documents/brussels/UN_Convention_Against_Corruption.pdf
[7] بلال البرغوثي وعزمي الشعيبي، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ائتلاف امان: رام الله، 2016.
[8] http://www.saacb.ps/Saacbhistory.aspx

والإداري لدى الجهات المشمولة برقابة الديوان، ورفع تقارير وآراء مهنية إلى الأطراف ذات العلاقة[9].

وعلى مستوى المجتمع المدني واستكمالاً للجهود الوطنية، نشأ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان في عام 2000 كمبادرة لعدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح والرشيد كحركة مجتمع مدني تسعى لمكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني بحيث يعكس فلسفة الإصلاح والتنمية بكل مستوياته وتفرعاته في ضوء الحديث المطول عن الإصلاح بمعانيه وسياقاته الداخلية والخارجية[10].

وبموجب قرار القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم 1 لسنة 2005، أنشئت هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية كهئية مستقلة إدارياً وماليا. ومنح القانون هيئة مكافحة الفساد كافة الإختصاصات والصلاحيات بما يمكنها من الاضطلاع والقيام بمهامها في مكافحة الفساد، بما فيها التعاطي مع الصكوك الدولية السابقة مثل الاتجار بالنفوذ وإساءة استخدام الوظيفة العامة وأنواع أخرى من الفساد في القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية[11].

وكجزء من المنظومة الدولية، قامت السلطة الفلسطينية بتعزيز تواجدها الدولي في جميع المحافل، وتم توقيع 54 اتفاقية وبروتوكول عالمي من بداية نشأتها وحتى شهر تشرين الثاني 2017. ومن ضمن هذه الإتفاقيات الدولية[12]. أعلن رئيس هيئة مكافحة الفساد السيد رفيق النتشة في 23/ 4/ 2014 عن انضمام فلسطين رسمياً لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC– United Nation Convention Against Corruption. وقد جاء انضمام فلسطين للاتفاقية بعد التقدم بطلب للأمم المتحدة ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 2/ 5/ 2014. وفي مؤتمره الصحفي لإعلان الانضمام الرسمي للاتفاقية، أشار السيد النتشة إلى أن الانضمام للاتفاقية يترتب عليه التزامات من قبل السلطة الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة

[9] مجدولين سمور، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الثالث للديوان عنوان الورقة إنجازات الديوان في مجال المأسسة والعمل الرقابي، ديوان الرقابة الإدارية والمابية: رام الله، 2017، ص. 1-25

[10] أيمن طلال يوسف، الإصلاح السياسي في فلسطين 1994-2006 : قراءة نقدية في الدعوات النظرية والمبادرات العملية، مجلة دراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 36، العدد 1، 2009، ص، 195-211.

[11] http://www.pacc.pna.ps/ar/files/reports/annualreport2017.pdf

[12] http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/13674

على حد سواء، حيث أن التزام الجانب الفلسطيني يتمثل بمواءمة كافة التشريعات ذات العلاقة مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مثل العقوبات وقوانين الشراء العام والموازنات وقانون الخدمة المدنية وكافة القوانين الناظمة للجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد بما يضمن اشتماله على مباديء الشفافية والنزاهة والمساءلة)[13]. لكن لغاية اللحظة، لم يتم نشر هذه الإتفاقية في الجريدة الرسمية-مجلة الوقائع الفلسطينية-حيث يشكل الإعلان الرسمي مصدر الإلتزام بأحكام الإتفاقية.

وجزء مهم من المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد هي الجامعات، التي هي الاساس في بناء الانسان الصالح وجزء رئيسي في المجتمعات من أجل تحقيق التنمية والديمقراطية والرفاه وإعداد القوى البشرية وتجهيزها بمهارات عالية بالاضافة للمسؤولية الرئيسية تجاه الصالح العام وبناء المجتمع وأفراد هذا المجتمع.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في دراسة العلاقة بين الجامعات الفلسطينية كمؤسسات اكاديمية تنموية وتنويرية من جهة وأدوارها الحقيقية والمحتملة في محاربة الفساد بكل أشكاله وأنماطه وصوره من جهة أخرى. وتكتسب هذه الإشكالية محورية وبخاصة إذا أدركنا التغييرات التي حصلت على وظائف الجامعات بشكل عام والجامعات الفلسطينية بشكل خاص في آخر عقدين في زمن العولمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي ضوء التطور التكنولوجي والعلمي الهائل التي شهدته مسيرة التعليم والتعليم العالي. كما أن هذه الإشكالية تبقى غير مكتملة إذا لم توضع في سياق المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية للجامعات اليوم في ضوء بحثها عن تجديد أدوارها ووظائفها. وبالرغم من قيام الجامعات بالوظائف الكلية في خدمة العلم والتعليم والبحث العلمي. إلا أن هذه الوظائف تبقى منقوصة إذا لم تسهم هذه الجامعات الفلسطينية ليس فقط في محاربة الفساد وانما أيضا في توجيه الأنظار نحو بناء منظومة نزاهة وطنية يكون لها اسقاطاتها على مختلف مسيرة التنمية في المجتمع الفلسطيني.

[13] https://www.aman-palestine.org/ar/activities/2060.html

ولعل الحالة الفلسطينية تنبثق عنها بعض الخصوصيات والاستثناءات كوننا نتحدث عن وضعية فلسطينية سياسية بلا سيادة حقيقية ومجتمع ما يزال يعيش تحت الاحتلال، حيث تبرز الحاجة الماسة لتجييش الطاقات وتحشيد القدرات الوطنية لمعركة التحرير الوطني والبناء المؤسساتي. على أن تكون الجامعات بطلبتها وأكاديمييها وموظفيها جزء هام في هذه المعركة.

وهذا يتطلب من الجامعات تقديم الاستشارات والدراسات والتجارب العلمية لكل مؤسسات المجتمع المدني، فمن خلال طلب المشورة من الجامعة يمكن لمؤسسات المجتمع أن تحصل على حلول نابعة من مقتضيات العمل وطبيعة التعامل في المؤسسة، والاستفادة من قاعدة علمية وفنية ومعلوماتية مبتكرة متحررة من انغلاق المعرفة المحدودة النابعة من المتاهات الإدارية المتشبعة، فضلاً عن تنظيم المحاضرات والمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية، التي تستهدف نشر المعرفة وتبادل الرأي والخبرة في جميع التخصصات العلمية، وعرض الدراسات والبحوث في مجالات اقتصادية واجتماعية تخدم كافة شرائح المجتمع الفلسطيني. وبناء على ما سبق يرى الباحث أن الجامعات من خلال معايير الجودة من خلال رفع مستوى البرامج التعليمية في الجامعة وفق لفلسفة الارتقاء بالبحث العلمي ودعمه واستثماره في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة، ومحاربة الفساد، وتعزيز دور الجامعة في خدمة وتنمية المجتمع. أما تقنياً، فهذا يتطلب ضبط ورفع كفاءة الأداء المؤسسي إداريا والنهوض بالبيئة الجامعية ومستوى الخدمات المقدمة للطلبة والعاملين، وتدعيم علاقات الشراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية[14].

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة البحثية الافتراضية في سياق التحليل العام والولوج الى النتائج والاستنتاجات ومنها:

1- ما هي المسارات الحقيقية التي اتبعتها الجامعات الفلسطينية في محاربة الفساد وتحسين منظومة النزاهة الوطنية؟

[14] ضياء احمد الكرد، الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة بحث مقدم لمؤتمر "التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة" التي تنظمه كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية – جامعة النجاح الوطنية 2018/4/25 ، ص. 1- 25

2- هل نجحت الجامعات الفلسطينية في تضمين الفساد بمعانيه وصوره وأنماطه في مناهجها الدراسية والتعليمية والتدريبية، الرسمية وغير الرسمية، المنهجية واللامنهجية؟

3- هل هناك تجارب نظرية وعملية استطاعت من خلالها الجامعات الفلسطينية تحقيق هذا الهدف المنشود

4- كيف يمكن للأكاديميين والطلبة على حد سواء أن يلعبوا أدوارهم في هذا التوجه المجتمعي العام؟

أهداف الدراسة:

بما أن الدراسة الحالية متصلة بالجامعات الفلسطينية اليوم ودورها في محاربة الفساد والعمل على إحداث تحولات ثقافية ومجتمعية عامة بما فيها دميقراطية النظام السياسي والتركيبة الاجتماعية، فإنها تسعى إضافة الى ذلك لتحقيق الأهداف والمرامي والمكاسب البحثية التالية:

1. تسليط الأضواء على ظاهرة الفساد من وجهة نظر الجامعات الفلسطينية والأكاديميين العاملين فيها في ظل بيئة معقدة ومغايرة مرتبطة بالوضعية الفلسطينية العامة.
2. تقييم أدوار الجامعات الفلسطينية في محاربة هذه الآفه المجتمعية العامة لما لها من أثار وإسقاطات سلبية على الفرد والمجتمع والأمة والبناء الأخلاقي والقيمي.
3. إقتراح حلول محتملة حول آليات تفعيل الاستراتيجيات الجامعية سواء على الصعيد النظري أو على صعيد التجارب العملية الملموسة والمبادرات المختلفة التي قادها طلبة أو نشطاء أو محاضرون جامعيون.
4. إعادة النظر في المناهج الجامعية الأولى التي تخص هذه الظاهرة بهدف التقييم والتقويم وإعادة الاعتبار لأية أفكار جديدة.
5. وضع مقترحات وتوصيات محددة لتفعيل أدوار الجامعات في محاربة الفساد وتعزيز منظومة العمل الجماعي المتعلق بالنزاهة الوطنية إداريا وماليا.

وتأتي أهمية هذه الدراسة بضرورة إبراز دور الجامعات الفلسطينية في المسؤولية المجتمعية خاصة في تعزيز مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد. وتأتي الدراسة لتشكل نقطة انطلاق لتقييم البرامج الاكاديمية والأنشطة والتعاون مع المؤسسات المختصة في مكافحة الفساد.

منهجية الدراسة

بشكل عام، فإن المنهجية في الدراسات العليا تقوم على جمع المعلومات والمعطيات وتحليلها وتفسيرها من أجل الوصول إلى نتائج واستنتاجات في نهاية المطاف، فإن هذه الدراسة تعد نوعية (qualitative) وصفية تحليلية اعتمدت على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، بما فيها المقابلات والمجموعات البؤرية وملاحظات الباحثين، إضافة إلى الدراسات السابقة من كتب وتقارير ومقالات. ومن أجل إضفاء شكل من أشكال العقلانية والموضوعية على هذه الدراسة، قام باحثون بتطوير إطار نظري مرتبط بالجامعة اليوم من حيث مهامها ووظائفها ومسؤولياتها، إضافة إلى تعريف الفساد بصوره وأشكاله من أجل أن يتناغ مع هذه الدراسة الحالية. وقد أفاد الباحثان من تجارب وخبرات الطلبة والأكاديميين والخبراء الذين عملوا في هذه المجال سواء كانوا مدرسين أم باحثين أم مدربين أم جزءاً من الأفراد المقابلين أو المجموعات البؤرية ومجموعات الفكر والتفكير.

الدراسات السابقة

1- **دراسة (حازم وعيد الصيفي، 2016)**[15] تناولت هذه الظاهرة التي صدرت عن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمام الدور الذي تقوم به الجامعات الفلسطينية وبخاصة في قطاع غزة في تعزيز وتمتين قيم النزاهة والشفافية والمساءلة من وجهة نظر الطلبة في تلك الجامعات. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهجية الكمية والوصفية حيث كان هناك عينة عشوائية بسيطة تم أخذها من أوساط الطلبة في جامعات غزة. وبالإضافة إلى الاستبانة التي تضمنت فقرات ومحاور متعلقة بأدوار ومسؤوليات إدارات الجامعات وهيئة التدريس والمناهج ونشاطات الطلبة، كان هناك

[15] حازم عيسى وعيد الصيفي، اطار مقترح للارتقاء بدور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ قيم النزاهة والشفافية، رام الله: ائتلاف امان، 2016

أيضاً مقابلات مركزة مع أكاديميين وأساتذة جامعات يعملون في مسارات العلوم الاجتماعية والانسانية في جامعات الأزهر والإسلامية والقدس المفتوحة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة يقف على رأسها أن المناهج وأعضاء هيئة التدريس وأنشطة الطلاب وفلسفة إدارات الجامعات تلعب دوراً في تعزيز قيم النزاهة والشفافية.

2- (**أمان 2016**)[16] في الكتاب المنهجي الواقع تحت عنوان النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ومن إصدارات أمان حيث يعد هذا الكتاب المرجع الرئيس الذي يدرس في الجامعات كمتطلب اختياري لكافة الطلبة وكمساق إجباري لبعض التخصصات الاجتماعية والسياسية في جامعات معينة. أهم ما يميز الكتاب أنه صدر عن مؤسسة مرموقة في فلسطين تعد الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية ولها خبرة طويلة في دراسة ظاهرة الفساد في المجتمع الفلسطيني بكل أشكاله وأنماطه سواء في القطاع العام أو الخاص أو المجتمع المدني أو الحكم المحلي. وقد تضمن الكتاب مجموعة من الفصول الهامة منها ما هو نظري مفاهيمي مرتبط بتعريف الفساد وعلاقته بالمفاهيم الأخرى كالحكمانية والحكم الصالح والمساءلة المجتمعية، أضافة إلى الجانب الذي يخص الحالة الفلسطينية ومتعلق بشكل مباشر بأعمدة منظومة النزاهة ومحاربة الفساد وهي أعمدة السلطة الرسمية وهيئاتها التنفيذية والهيئات المحلية والإعلام، بالإضافة إلى الإعلام والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية. كما يجب أن نذكر أن الكتاب يتضمن مجموعة من الحالات التدريسية فيها محتوى قانوني وتدخل مجتمعي يقوم الطلبة من خلالها بتحليل المضامين واقتراح حلول، ويجب ألا ننسى أن الكتاب تم إعداده من قبل أمان، بينما قام بمراجعته على مدار السبع سنوات الماضية أكثر من عشرين أستاذ ومتخصص في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة.

3- **(يوسف 2007)**[17] وهي دراسة من منشورات وإصدارات أمان عالجت ضمن ورقة سياساتية وبحثية تأثير الفساد على الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني مع تركيز

[16] عبير مصلح واخرون، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، رام الله: ائتلاف امان، 2016
[17] ايمن يوسف، تأثير الفساد على الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني/ النساء والأطفال والمعاقون، رام الله: ائتلاف امان، 2007

خاص على النساء والأطفال والمعاقين. وقد تناولت هذه الدراسة السياق الفلسطيني العام والخصوصية الفلسطينية المتعلقة بهذه الموضوع لا سيما أن هناك تطورات سياسية واقتصادية ومجتمعية عامة مرت بها الحالة الفلسطينية في آخر عقدين. وقد تناولت الدراسة بعض الأرقام والإحصائيات حول الفئات المستهدفة الثلاث وتأثير المحاباة والتمييز وسوء الإدارات وتضارب المصالح والاحتكارات الاقتصادية في هذه الفئات، كما أنها اشتملت على دراسة بعض النصوص القانونية والتشريعات وكيف أن التطبيق الخاطئ لقوانين الخدمة المدنية والتمييز في سوق العمل قد أضر بالمرأة الفلسطينية التي تعل أطفال أو أطفال معاقين في أكثر من حالة وفي أكثر من سياق، وقد أدى ذلك بشكل مباشر في إضعاف تواجد المرأة في الوظائف العليا وإضعاف مشاركتها السياسية والمجتمعية، إضافة إلى تفشي ظاهرة الفقر لسبب قلة أو عدم فاعلية الرقابة المالية والمتابعة الإدارية والمحاسبية، وقد انعكس كل ذلك بشكل مباشر وغير مباشر على الأطفال والأسرة والمعاقين.

4- **(دراسة عساف 2015)**[18] والتي تناولت بالعرض والتحليل أهمية التمكين في التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الأساتذة والمحاضرين الأكاديميين في جامعات قطاع غزة، وهي دراسة كمية اعتمدت على الاستبانة والمقابلات والملاحظات الميدانية في عملية جمع البيانات وتحليلها، حيث ركزت الاستبانة على محاور وفقرات مرتبطة بالتنمية المهنية وإدارة الحكمانية وتفعيل العمل الإداري والبناء المؤسساتي، وقد أظهرت هذه الدراسة نتائج ايجابية لصالح إدخال مفاهيم التمكين والحكم الصالح والإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة في عمل الجامعات الفلسطينية في مسيرتها لتحقيق أهدافها التعليمية والتربيوية والوطنية بشكل عام.

5- **(دراسة المقادمة، 2015)**[19] وهي دراسة متخصصة عكست الدور الهام لفلسفة التعليم العالي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة بكل عناوينها ومضامينها من وجهة نظر الطلبة المنتظمين في جامعة جرش الخاصة ؛ إذ قام الباحث بتصميم

[18] محمود العساف، دور التمكين في تحقيق التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية، مجلة جامعة جرش للبحوث والدراسات، 1(16)، 2015.

[19] يسرى المقادمة، التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم العالي، مجلة جرش للبحوث والدراسات ، 2015، مجلد16، عدد1، ص. 241-268.

استبانة لتحقيق غرض الدراسة وأهدافها الاستراتيجية عبر التمعن في الدراسات السابقة وما تم إنتاجه معرفياً ونظرياً في هذا المجال، وقد اعتمد الباحث على عينة عشوائية بسيطة أظهرت نتائجها في نهاية المطاف أن وضعية التعليم العالي في الجامعات الأردنية يحقق شكل من أشكال الاستدامة لكن بدرجة متوسطة لا سيما في مجالات خدمة الطلبة والمجتمع المحلي وعلى مستوى المنظومة الإدارية داخل الجامعات.

6- **(دراسة أبو الخيل 2016)** وهي دراسة تأطيرية أخذت بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات والعوامل والفواعل التي تسهم في تفعيل دور الجامعات في مكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة لا سيما فيما يرتبط بمنظومة الجامعات الداخلية في الجامعات السعودية المرتبطة بالتوظيف والترقيات والرقابة الإدارية وتطوير استراتيجيات واستدامة النتائج والمخرجات في العملية التعليمية، وفي نهاية الورقة البحثية أوصى الباحث بأهمية وضع استراتيجية شاملة لمحاربة التجاوزات الإدارية وبناء خطة شاملة ليس فقط لترتيب أوضاع الجامعات السعودية من الداخل وإنما أيضا لتفعيل أدوارها فيما يتعلق بالتفاعل الإيجابي مع المحيط العام.[20]

تناولت الدراسات المذكورة أعلاه قضايا التعليم العالي والجامعات الفلسطينية وارتباطها بمنظومة النزاهة والمساءلة والشفافية. وقد ساعدت هذه الدراسات في الوصف والعرض والتحليل، بالإضافة لمساهمتها بالوصول إلى بعض الفجوات المعرفية والابستمولوجية.

دور الجامعات في القرن ال21:

تعد الجامعة مؤسسة تعليم عالٍ تلعب أدواراً هامة في صناعة القيم المجتمعية وتجذيرها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وفي كافة المجالات والميادين الأخرى. ومن هنا تنتج الجامعة قادة الدول، وقادة المجتمع المدني والمحلي وزعماء الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح ورؤساء الشركات الكبرى، عبر إكسابهم الخبرات العملياتية المطلوبة، وصنع القيم

[20] وردت في نبيه نديم العبيدي، استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة : جامعات المملكة البحرين / نموذجا ً العربية السعودية، ومملكة , الجامعة الخليجية، 2011.

الإنسانية والمجتمعية التي يؤمنون بها. إن صقل شخصيات القادة وعقولهم ومشاعرهم ونضوجهم الفكري والقيمي عادة يتم في رحاب الجامعات التي انتسبوا إليها، وانتظموا في ثنايا قاعاتها، وتعلموا مساقاتها، وتأثروا بتجارب أساتذتها واكاديمييها وهيئاتها الإدارية والقيادية والأكاديمية. ويكتسب دور الجامعة منحى خاص في هذه الأيام في ضوء ما يواجه المجتمعات الدولية المعاصرة من تحديات شاقة مرتبطة بالأزمات الاقتصادية والتخبط السياسي والانهيارات الأخلاقية والقانونية، ومشاكل غياب النزاهة والشفافية والحكم الصالح وشيوع الفساد وهدر المال العام والبطالة المقنعة واحباطات الشباب وغياب العدالة التوزيعية للموارد والمصادر الموجودة[21].

بناء على ذلك، يعتقد John Henry Newman أن الجامعة يجب أن تدخل إلى المجتمع عبر إدراك مهمتها Mission، ورسالتها ووجهة نظرهاVision ، لإحداث التغيير الايجابي داخل القنوات والمسارات المجتمعية المختلفة. فالجامعة بناءً على هذا التصور العام هي القادرة على احتضان الرجال والنساء، الشباب والشابات ليس فقط لتعليمهم وتلقينهم أوامر العملية الأكاديمية والبحثية، وإنما أيضا أخذ مهمة تطوير رسالتها وأهدافها السامية على محمل الجد، وأولى هذه الوظائف المحورية التي تقوم بها الجامعة حسبما يعتقد Newman هي إنتاج المعرفة الليبرالية Knowledge Liberal لخدمة المجتمع والإنسانية، وليس لأغراض منفعية ضيقة. والمعرفة الليبرالية هنا تعني ذاك النوع من المعرفة التي تعزز قدرات الفرد وطاقاته باتجاه خدمة نفسه ومجتمعه في نفس الوقت. وتساعد هذه الوصفات في تنمية الشعور الإيجابي بأهمية العلم والمعرفة والفلسفة والبحث عن الحقيقة. وفي سياق صيرورة العمل الجامعي الأكاديمي والبحثي، لتجذير الفلسفة وعقلنة العلم وانسنة المعرفة ووضعها في السياق العالمي الصحيح، فإن الجامعة بهذا المسار العريض تخدم قضايا الحرية والتحرر، وفتح آفاق هامة أمام الأمم والشعوب للتطور والإثراء الفكري والتواصل الحضاري الواسع. إن دراسة الفلسفة عبر البرامج الجامعية والأكاديمية المحكمة، إنما يساعد في التوصل إلى تصورات أشمل للناس والكون والحياة، وإذا كانت دراسة الطب تعني إنقاذ حياة البشر من الأمراض والعلل الصحية، ودراسة العلوم الإدارية والمالية تعني تطوير الاقتصاد وفرص المال والأعمال، ودراسة

[21]Geoffrey Boulton and Colin Lucas ،what are universities for? September، Amsterdam, League for European Research Universities, 2008, P. 1-19

تكنولوجيا المعلومات تضمن الوصول إلى آخر ما توصل له العلم في ميادين الاتصالات وثورة المعلومات وطرق المحافظة عليها، فإن دراسة الفلسفة في نفس الوقت تعني أقصر وأنجع الطرق للوصول إلى الحقيقة، المرتبطة بحريات الإنسان الأساسية وعدالة المجتمعات التي يعيشون فيها[22].

إن الولوج إلى معاني أعمق حول محورية الجامعة في تدريس مساق المسؤولية المجتمعية تمس حياة الناس مباشرة، ما يدفع إلى تعميق فهم النشاطات الاقتصادية وأخلاقيات الأعمال التجارية والقانون والإعلام والتنمية المستدامة والخدمة الاجتماعية، لما لهذا العمل الفكري المجتمعي من إسقاطات وتداعيات في تعزيز منظومة العدالة بمختلف تجلياتها وتوزيعاتها خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فالعدالة هنا تعني فضيلة مجتمعية وفردية تقرب بين أفراد المجتمع الواحد لدرجة شعور الواحد بحق الآخر في الحياة الكريمة من خلال توزيع الموارد والغنائم والمصادر والوظائف وتبوء المكان المناسب داخل التركيبية المجتمعية[23].

إن مثل هذا الحديث مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر مع محورية الجامعة في تدريس مساقات فلسفية، تفضي إلى التركيز على معاني وفضائل الحرية والمساواة والعدالة والتوزيع العادل والطبيعي للثروة، فضلاً عن قيم التضامن الجماعي والشعور بالمسؤولية المجتمعية. ويعد ذلك برأيي المتواضع أحد أهم أهداف تدريس مساق المسؤولية المجتمعية للجامعات اليوم، لا سيما لتعلقه المباشر مع دور الجامعة في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والحكم الصالح والرشيد في نفس الوقت. لا يمكن تدعيم نشر قيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد والإفادة من أفكار وتجارب الآخرين في هذا المضمار من دون أن يكون هناك أرضيات فلسفية تبرر

[22]Newman, John Henry , The Idea of a University in Charles Fredrick Harold (edit.) A Newman Treasury, Selection from the Prose Works of John Henry Cardinal Newman, Longmans, London, 1975 .

[23] Lucille Halloran and Catherine Friday, Can the universities of today lead learning for tomorrow? The University of the Future, Australian Government: Australian Trade and Investment Commission, "Why Australia: Benchmark Report 2018". P. 1-36

ذلك، لا سيما على صعيد توجيه رسائل أكاديمية للطلبة ليقوموا بجهدهم في هذا العمل المجتمعي ضمن رؤية وقناعة تامة[24].

إن فتح مساحات واسعة أمام الأفراد والجماعات للوصول إلى المصادر والوظائف والتفكير الحر، ومحاربة الفساد بألوانه وأنواعه إنما يكون في صميم المعنى الواسع للعدالة من المنظور الحقيقي. في هذا الإطار تلعب الجامعة الدور المهم في تعزيز فهم الطالب للعدالة في محتواها النظري والفلسفي والفكري عبر وضع البرامج الأكاديمية التي تقود إلى تمتين أواصر العلاقة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الواحد، ومن خلال تخريج أجيال من الشباب والشابات القادرين على إطلاق المبادرة، ووضع الخطط للوصول إلى وضعية عادلة داخل المجتمع، وطرح الرؤى لاستدامة التنمية وانسنة النشاط الاقتصادي. إن تعليم العدالة لطلبة الجامعات يزيد من حساسيتهم الثقافية والإنسانية والأخلاقية تجاه الناس والأفراد الذين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، وينمي لديهم الشعور الجدي بتداعيات الظلم والقمع المجتمعي والسلطوي المضاد للكرامة الإنسانية[25].

تمتاز العولمة اليوم بالتوسع الكبير في النشاطات الاقتصادية العابرة للدول والقوميات، والعابرة للقارات، حيث يتمثل هذا العبور العالمي في التجارة الدولية، والاستثمارات العالمية، ومصادر التمويل الدولي عبر المؤسسات المالية الدولية، وبالتالي فان البعض قام بتعريف العولمة على أنها تدفقات السلع والخدمات والتكنولوجيا والاستثمارات والمعلومات والأفكار ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية لدول العالي[26]. وقد لوحظ بناء على هذا التعريف، وهذا التصور زيادة كبيرة في التنقل والترحال والسياحة عبر الحدود، وتفجر الثورة التكنولوجية والاتصالية من خلال التوسع باستخدام الكمبيوترات والإنترنت لتبادل أنظمة المعلومات وضمان وصول الإنسان إلى المعلومات الصحيحة. وبناء على صعود قوى السوق والثورة التقنية والتدفقات

[24] Anne Keerberg and Others, University Implementing its Community Service Role Through Curriculum Development in A Regional College, Tallin University of Technology, Estonia, 2018, P. 32-57

[25]Pieper , Joseph , The Four Cardinal Virtues , University of Notre– Dame Press, Indiana , 1966.

[26]Nayyar , D. Globalization : What Does it Mean for Higher Education in Weber and Duderstadt Edit., The Globalization of Higher Education , Economica Ltd, London , 2008

المعلوماتية، فإن العولمة مارست شكل من أشكال الضغط والتأثير على مؤسسات التعليم العالي، يجب أن تقوم بتدريسه، والبحث عنه داخل مختبراتها وأروقة مكتباتها، وفي عقول أساتذتها وطلبتها على حد سواء. في زمن العولمة وتضييق المسافات الجغرافية، وفي ضوء صعود موجات متلاحقة من الأفكار النيوليبرالية حصلت ضغوطات هائلة على مؤسسات التعليم العالي، وعلى الجامعات حين جرت سلعنة التعليم – أي تحويله إلى سلعة– من خلال التركيز على أهمية التعليم الجامعي في تحقيق نمو اقتصادي كبير، وإعداد الطلبة لسوق العمل، في نفس الوقت الذي تراجع فيه دور الجامعة في النطاق الاجتماعي والحريات العامة، وحماية حقوق الإنسان، وأدى ذلك إلى نمو الأفكار الأصولية المنغلقة، وتعميم الصور النمطية وغياب التسامح وسلعنة القيم الإنسانية [27].

من هنا قام كل Lucas and Boultan بتعريف الجامعة في زمن العولمة على أنها " أسواق ضخمة" تضم العديد من السلع للاستخدام العام والخاص تحت الطلب، والتي تتحدد قيمتها من خلال التركيز على البعد المالي لهذه القيمة.

ويمكن للجامعات أن تعمل على تطوير الحياة الفكرية والثقافية في المجتمعات المعاصرة بما فيها المجتمعات المحلية ذات العقلية الضيقة من خلال إقناع الناس بأهمية العلم والتفكير العلمي العقلاني لتغيير مسارات حياتهم نحو الأفضل، وهذا يكون بحسب العديد من الخبراء الاجتماعيين والتنمويين من خلال الانتصار على المفاهيم المجتمعية الخاطئة والعادات والتقاليد البالية. وهنا يعتقد ادوارد سعيد أن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية تمتلك الطاقات والموارد لتحول العلم إلى قوة إقناع لدى جموع الناس، والبناء على هذه القوة والطاقة لنشر السلام الأهلي والمجتمعي والمصالحة الداخلية وعمل توازنات طبقية، والتخلص من الفقر والأمية والعذابات الإنسانية والتطوير البحثي والاكتشافات العلمية لأن التعليم العالي صمم بشكل إبداعي لدعم الاكتشافات والتكامل والتطبيق العملي والتدريس في معادلة واحدة تكفل تضافر هذه الوظائف في عمل الجامعات في زمن العولمة. وقد ازدادت أهمية هذا التضافر في هذه المهام في ضوء بروز اقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومات واقتصاد الخدمات لان اقتصاد المعرفة يعني إنتاج المعرفة علمياً وتطبيقها وتطويرها بشكل دائم يضمن الربح والجودة. في

[27]Sen , Amartya, Development as Freedom , Oxford University Press , Oxford , 1999.

هذه الإطار أشار أحد خبراء اقتصاد المعرفة إلى مقولة "إذا كانت المعرفة تعد اليوم الكهرباء الحيوية للنظام الاقتصادي ألمعلوماتي الجديد، فان الجامعات في هذه المعادلة تشكل مصادر الطاقة الكهربائية التي يجب أن تعتمد عليها التطورات اللاحقة والمتجددة" [28].

الجامعات الفلسطينية تقود حملة مناهضة الفساد:

تسعى الجامعات الفلسطينية ضمن مسؤوليتها الاجتماعية لتكون قواعد اكاديمية فاعلة تعمل لخدمة المجتمع وقيادته من أجل تحقيق والوصول لأهداف الوطن في التنمية ولإعداد كوادر بشرية مستقبلية تكون قادرة على القيادة والنهضة بالمجتمع. ولتحقيق هذا الرؤيا، تقوم الجامعات الفلسطينية بإكساب الطلبة المعارف العلمية المتميّزة والمهارات الفردية التي تعزز مهاراتهم وقدراتهم على تلبية حاجات المجتمع في مجالات التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية والانسانية والإجتماعية والتقنية بالإضافة للحفاظ على الإرث الديني والحضاري للشعب الفلسطيني. وانطلاقا من هذه الرسائل الوطنية، تظافرت الجهود الحكومية والمجتمعية سواء مؤسسات مجتمع مدني أو مؤسسات وهيئات اكاديمية للعمل سوياً على تحقيق استراتيجيات وطنية نخص بالذكر هنا التعاون في تعزيز مفهوم النزاهة ومكافحة الفساد. لا سيما ان الجامعات الفلسطينية تضم الآن آلاف الطلبة والأكاديميين الذين من المفروض ان يكون لهم دور فاعل في محاربة الفساد وخدمة المجتمعات المحلية.

وتجسّد هذا التعاون بتوقيع اتفاقيات تعاون ما بين هيئة مكافحة الفساد والجامعات والمعاهد الفلسطينية لترسيخ الجهود الوطنية كأحد المباديء الأساسية لتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2015- 2018 لأجل تأسيس بيئة رافضة للفساد في المجتمع الفلسطيني تقوم على ركائز النزاهة والشفافية والمساءلة[29].

ولم تقتصر اتفاقيات التعاون في جهود مكافحة الفساد وتعزيز نظم النزاهة على الهيئات الحكومية، بل امتدت لتشمل تعاون الهيئات الأكاديمية مع مؤسسات المجتمع المدني

[28] Badat ,Saleem, The Role of Higher education in Society : Valuing Higher Education , Rhodes University , South Africa , 2009.

[29] التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، رام الله، 2018، ص. 30-58

المختصة في هذا المجال وسنأتي على ذكرها لاحقاً خلال الورقة البحثية المقدمة، ايمانا منا أن الجامعات لها قناعة بالعمل مع الجميع في محاربة الفساد وتعزيز النزاهة في المحصلة النهائية.

الجامعات الفلسطينية تخلق تحالفات مجتمعية لمناوءة الفساد:

لم تنحصر جهود الجامعات الفلسطينية على صياغة وتدريس المساقات الخاصة بالنزاهة ومكافحة الفساد، بل امتدت للمشاركة بنشر التثقيف والوعي والمشاركة المجتمعية والتدريب لخلق بيئة مجتمعية تعمل وتساند الجهود العاملة في الحد من الفساد ومكافحته. ومن هذا المنطلق، قامت الجامعات والكليات الفلسطينية " جامعة النجاح الوطنية، جامعة الاستقلال، جامعة بيرزيت، جامعة بولتيكنك فلسطين، جامعة فلسطين التقنية خضوري، جامعة القدس، جامعة فلسطين الأهلية، جامعة القدس المفتوحة بجميع فروعها بالضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة بيت لحم، الجامعة العربية الأميركية، الكلية العصرية الجامعية "بتوقيع عدد من الاتفاقيات بلغت 11 اتفاقية مع هيئة مكافحة الفساد.

وعقدت لقاءات تعريفية بهيئة مكافحة الفساد والطلبة الجامعيين في مختلف مناطق الضفة. وهدفت هذه اللقاءات على تعميم مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة في مجابهة الفساد لفئة الطلبة والشباب في الجامعات الفلسطينية. حيث كان الهدف الرئيسي إيجاد جيل شبابي طلابي واعي يؤمن أن أقصر الطرق لإحداث التنمية المتوازنة عبر بوابة محاربة الفساد وتوزيع الموارد والنشاطات المجتمعية الواعية مما يجعل هذه المفاهيم تنعكس بشكل ايجابي على مفاهيم المواطنة والعمل والنشاطات اللامنهجية ضمن رؤية إستراتيجية تتفاعل فيها الجامعات الفلسطينية مع المؤسسات التنموية ومنظمات المجتمع المدني في بوتقة واحد[30].

[30] مجموعة بؤرية- الجامعة العربية الأميركية- جنين- 2019/8/20.

ولتوضيح بعض هذه الأنشطة، الجدول المرفق يوضح نشاطات اللقاءات الطلابية خلال 2018[31]

الرقم	اسم الجامعة	تاريخ اللقاء	عدد الطلبة المشاركين في اللقاءات
1	الجامعة العربية الامريكية	2018/1/9	100
2	جامعة الاستقلال	2018/2/25	70
3	جامعة النجاح	2018/3/4	50
4	جامعة بوليتكنك فلسطين	2018/3/25	100
5	جامعة القدس المفتوحة فرع الخليل	2018/4/11	500
6	جامعة القدس المفتوحة فرع بيت لحم	2018/4/18	50
7	زيارة طلبة الجامعة العربية الامريكية لمقر هيئة مكافحة الفساد	2018/4/19	35
8	جامعة الخليل	2018/10/2	50
9	محاضرة في جامعة النجاح لطلبة الماجيستير	2018/10/8	50
10	محاضرة في جامعة فلسطين الاهلية	2018/11/12	50
11	زيارة طلبة جامعة القدس لمقر هيئة مكافحة الفساد	2018/11/21	22

كليات القانون في الجامعات الفلسطينية ومكافحة الفساد:

نصت الاتفاقيات التي تم توقيعها بين هيئة مكافحة الفساد والجامعات الفلسطينية على اعتماد مساقين تعليميين حول مكافحة الفساد في برامج البكالوريوس. مساق تخصصي إجباري خاص طلبة كليات الحقوق يحمل عنوان "جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني" يهدف إلى دراسة جرائم الفساد في فلسطين ببحث أركانها وكيفية قيامها، والأحكام الإجرائية في ملاحقة مرتكبيها، وتعرف دور هيئة مكافحة الفساد، ودراسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اذ كان لتدريس هذه المساقات الأثر الأكبر في تحسين سلوك الطلبة وتصوراتهم حول مكافحة الفساد كظاهرة اجتماعية سياسية ؛ إذ تبين ان الطلبة والمدرسين بدأوا يقتنعوا ام لهم دور

[31] هيئة مكافحة الفساد، التقرير السنوي للهيئة للعام 2018، رام الله، ص56

يلعبونه في محاربة هذه الظاهرة كذلك هو دور الجامعات ومراكز الفكر والأبحاث والمؤسسات التعليمية والأكاديمية[32].

أما المساق الثاني فهو عبارة عن مساق اختياري لكافة طلبة الجامعات والكليات بعنوان "مكافحة الفساد تحديات وحلول" ويركز على تناول مفهوم الفساد وأشكاله وسبابه وجهود مكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد، وإستراتجية مكافحة الفساد. وبالتالي يكون الطالب لديه وعي بقيم النزاهة المطلوبة وخطورة الفساد وكيفية مواجهته. أهم ما يميز هذين المساقين اعتمادهم على الجوانب العملية التي تتضمن الزيارات الميدانية لمؤسسات الاختصاص في القطاع العام والقطاع المدني.

وقامت جامعة النجاح الوطنية بإدراج مساق أكاديمي لطلبة الماجستير في القانون الجنائي تحت عنوان "جرائم الفساد" ويركز المساق على مفهوم الفساد والأفعال التي ينطبق عليها هذا الوصف، والتي تشكل جريمة وتدخل ضمن إطار جرائم الفساد وتحليل أركان جرائم الفساد والإجراءات القانونية التي تتخذ أمام محكمة الفساد وإجراءات التقاضي أمامها بالمقارنة بإجراءات التقاضي أمام المحاكم العادية. ودراسة العقوبات التي يتم توقيعها على مرتكبي جرائم الفساد بالمقارنة بالعقوبات الصادرة من قبل المحاكم النظامية. والتركيز على دور هيئة مكافحة الفساد، وطبيعة عملها وحدود صلاحياتها، والضوابط القانونية التي تحكمهاودور النيابة العامة، وطبيعة عملها فيما يتعلق بجرائم الفساد، والضوابط القانونية التي تحكم عملها من حيث الصلاحيات ومدى ملاءمة النصوص القانونية الواردة في قانون مكافحة الفساد مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالإضافة لدراسة تحليلية لقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، حيث ساعد المساق في تبسيط الإجراءات القانونية والحقوقية والإدارية المرتبطة بمحاكمة المفسدين والفاسدين مع مراعاة حقوق الإنسان وحقوق الوصول الى المعلومات الصحيحة وعدم الإضرار بالشخصية الاجتماعية لبعض الحالات المشكوك فيها وتوخي الحذر عند الانتقال من مرحلة الاتهام الى مرحلة تقديم الأدلة والبراهين[33].

وكانت تشكيل لجان أكاديمية مختصة جزءاً من عملية الإعداد لهذه المساقات، وقد عملت على إعداد وتجهيز المسودات اللازمة واعتمادها بشكل كامل من جميع الأطراف.

---

[32] مجموعة بؤرية في جامعة النجاح الوطنية بتاريخ 6-8-2019
[33] مجموعة بؤرية في الجامعة العربية الامريكية، مصدر سابق

وتضمن ذلك عقد ورش تدريبية لتعريف مدرسي المساقات المختصة بما تم اعتماده وبلورته ضمن أنظمة البكالوريوس والماجستير. وتبع ذلك لاحقاً عقد لقاءات موسعة لتبادل الخبرات وتعميم التجارب العملية والبحثية على المشاركين[34].

وفي التعليق على أهمية تدريس مساقات النزاهة ومكافحة الفساد في الجامعات الفلسطينية، أجمعت العديد من المقابلات الميدانية والمجموعات البؤرية على أن المساق مهم بسبب مادته العلمية الإثرائية والحالات العملية التي تتناولها المساقات حيث تسهم في صقل الشخصية وبناء الفكر الثاقب والرؤيا الوطنية لدى الطلبة. وتمكن في نفس الوقت الحركات الطلابية والاجتماعية لتكون قوة ضاغطة باتجاه إيجاد ثقافة مجتمعية طاردة للفساد وعامله باتجاه إيجاد جيل وأجيال شبابية فاعلة تساءل المسؤولين عن تجاوزاتهم التي قاموا بارتكابها خلال تبوؤهم لمناصب عامة[35].

كما أن المساق يسهم بشكل مباشر في عمل إطلالة واسعة ليس فقط على مفاهيم الفساد وأشكاله وأنماطه وإنما على مفاهيم أخرى كالحكم الرشيد والتنمية المستدامة والحكمانية الإدارية والنزاهة الأكاديمية والمساءلة المجتمعية.

ومن أجل أن يكتمل تأثير هذا المساق في الطلبة كان هناك اقتراحات محددة حول آليات التدريس والعرض والنقاش وتشكيل مجموعات العصف الذهني والاستعانة بالتكنولوجيا بالتدريس فضلاً عن إدخال إستراتيجيات تدريس حديثة عبر الاستعانة بالدراما والأدب والقصة القصيرة والرياضة والمجموعات البحثية وأوراق العمل. كما أن كليات القانون تساعد في تهيئة الطلبة والمدرسين ليكونوا جزءاً من النشاط المستقبلي المناهض للفساد، فهم طلبة اليوم وقادة المستقبل، وبعد التخرج عادة ما ينتشروا في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والحقوقية، ما يضعهم في مواقع يمكن ان تشكل لبنات لبناء تحالفات ضد الفساد[36].

لا يمكن إحداث تحول حقيقي في فلسفة ورؤية مساقات النزاهة والشفافية التي تدرس في الجامعات إلا إذا فعلاً تحلى أعضاء هيئة التدريس أنفسهم بأرقى درجات المسؤولية

[34] مقابلة مع د. نور العدس، اكاديمي وحقوقي، نابلس، 7-8-2019
[35] مقابلة مع د. باسل المنصور، اكاديمي وحقوقي، نابلس، 88-2019
[36] مقابلة مع بلال البرغوث/ اكاديمي وحقوقي وناشط، 5-9-2019

والمساءلة والالتزام خاصة فيما يتعلق بمواعيد المحاضرات ومعاملة الطلاب والطالبات والمحافظة على شخصية تتصف بالاتزان والبعد عن الانفعال وإشعار الطلاب أنهم على رأس قمة الهرم التعليمي، وأنهم جنود في جيش كبير لمحاربة هذه الآفة المجتمعية والسياسية. كما أن الكادر التعليمي يجب أن يتصف بالمصداقية والعمق العلمي وله اهتمامات خاصة بالإدارة الحكيمة والبحث العلمي، مرن ومنفتح على وجهات نظر الطلبة وينمي عندهم الشعور بالمسؤولية والفكر النقدي والتفكير الخلّاق. كما أن أعضاء هيئة التدريس هم أيضاً متواجدون في الميدان ويشاركون الطلبة في نشاطاتهم المختلفة في مناوئة الفساد سواء كانت نشاطات تثقيفية أو حملات ضغط ومناصرة أو تربوية أو حتى فنية أو رياضية[37].

كليات الإعلام في الجامعات الفلسطينية ومكافحة الفساد

وفي مجال الإعلام، وخلال مقابلة مع الاستاذة منى هواش–الإعلام–إذاعة وتلفزيون في جامعة النجاح الوطنية نابلس– 2019/8/7. تقوم كليات الاعلام في الجامعات الفلسطينية بالتركيز على اعداد التحقيقات والتقارير المكتوبة والمسموعة والمرئية بالإضافة لأفلام توعوية جميعها تتناول التوعية بالفساد وآليات وسبل مكافحته بجميع أشكاله[38].

وقامت كليات الإعلام بالتعاون مع المؤسسات المختصة بإلحاق طلبتها بالتدريبات المتعلقة بالإعلام ودوره في مكافحة الفساد حيث تركزت هذه التدريبات على تعريف الإعلاميين بالفساد وأشكاله والقانون الخاص بالإضافة للإجراءات في المحاكم والنيابة ودور الهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. وركزت هذه التدريبات واللقاءات على أخلاقيات الصحافة والإطار القانوني لعمل الاعلام. وتناولت دور الاعلام في الرقابة السياسية والمجتمعية كسلطة رابعة متعارف عليها دولياً ومحلياً. وجاءت التدريبات بتأكيد أهمية الحماية للصحافيين والاعلاميين عند مناقشتهم وطرحهم لقضايا الفساد التي يعاني منها المجتمع. وقد تعاونت الجامعات مع الهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات في هذا الخصوص مثل مساواة ونقابة الصحافيين[39].

[37] مقابلة مع د. غسان عليان، اكاديمي وإداري، جنين، 27-8-2019
[38] مقبلة مع د. منى هواش، اكاديمية وناشطة، نابلس، 7-8-2019
[39] مقابلة مع د. منى هواش، مصدر سابق

لكن بشكل نقدي واعي، تظل أدوار الإعلام الفلسطيني في مكافحة الفساد محدودة، وتطل عبر زاوية ضيقة، تأخذ طابع العمل الفردي ولا ترتقي إلى العمل المنظم. وفي الوقت الذي تخصص فيه وسائل الإعلام العالمية أقساما خاصا للتحقيقات الصحفية الاستقصائية يكاد هذا النوع من العمل الصحفي يغيب عن الإعلام الفلسطيني باستثناء بعض الحالات هناك وهناك، وتتجنب الكثير من وسائل الإعلام الغوص في هذا الشكل من العمل الصحفي لمجموعة من الأسباب ومنها، لقلة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وبالتالي غياب الكادر المؤهل، وإما لما قد تحمله التحقيقات الصحفية من متابع وتهديدات للمؤسسة الإعلامية أو الملاحقات القضائية، بالإضافة لتركيبة وسائل الإعلام التي تطغى عليها صفة الحزبية أو الرسمية وقلة المؤسسات الإعلامية المستقلة التي يمكن أن تعمل في بيئة عالية من الحرية دون الأخذ بالحسبان هوية الوسيلة الإعلامية[40].

الحاجة مُلحة اليوم لوجود إعلام يتحمل مسؤوليته التاريخية في مكافحة الفساد انطلاقا من كون الصحافة سلطة رابعة تحظى بتفويض شعبي لسبر عالم التحقيقات الصحفية التي يمكن أن تلاحق الفساد، ويمكن تحقيق ذلك عبر تأهيل الكوادر المختصة التي تظهر عبر وسيلة الإعلام ازدراء الفساد وتعزيز حضور ثقافة المناهضة لهذه الظاهرة وصولا إلى الكشف عن قضايا فساد بصرف النظر إن كانت في القطاع الخاص أو العام أو الأهلي.

وكذلك تزداد الحاجة لتدخل الجهات المعنية لتشجيع الإعلام على اقتحام هذا المجال وتقع المسؤولية على عاتق نقابة الصحفيين في تطوير القدرات وتوفير الحماية اللازمة للصحفيين، وأيضا يمكن لهيئة مكافحة الفساد في فلسطين القيام بدور مماثل من خلال لقاءات معمقة مع الصحفيين والتعاون مع وسائل الإعلام في تقديم المعلومات التي يمكن أن تسهم في الكشف عن قضايا الفساد. ويشكل وجود قانون حقيقي وفعال يضمن الحصول على المعلومات أمر في غاية الأهمية في تعزيز دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد.

كليات العلام حيوية؛ لأنها هيأت لنشأة وسائل الإعلام الحديثة اذ تشكل وسائل الإعلام تشكل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية. وإذا كانت البطالة والتضخم وانخفاض متوسط دخل الفرد والتلاعب بالأسعار الخاصة بالسلع الاستهلاكية

[40] مقابلة مع بكر دراغمة، اعلامي، نابلس 1-9- 2019

تعبر في بعض الأحيان بشكل أو بآخر عن البعد الاقتصادي لظاهرة الفساد فإن الإعلام يجب أن يوضح للناس الفرق بين الأسباب المرتبطة بالتطور الاقتصادي والأسباب المرتبطة بالفساد الاقتصادي، كما أنه في المقابل على الإعلام ألا تهمل الأنواع الأخرى للفساد ومنها الفساد السياسي والاجتماعي والإعلامي. إن الإعلام عليه أن يلعب دوراً في عملية ازدراء الفساد والمفسدين اجتماعياً، وإشاعة ثقافة المقاومة لهذه الظاهرة وأن المجتمع يمتلك قوة الردع لها إذا استخدم الوسائل المناسبة التي يمتلكها. إن وسائل الإعلام عليها عدم إباحة هذا الفساد واستخدام المصطلحات التي ينشرها المفسدون، ومن ثم تحليلها سياسياً بهدف التعايش معها، ولكن يجب فضحها ووضع التسمية الحقيقية لها. يلعب الإعلام دورا أساسيا وهاما في التصدي لظاهرة الفساد، فلم يعد يمر يوما دون أن تتناول وسائل الإعلام المختلفة سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية أحد الموضوعات ذات العلاقة بالفساد أو بالنزاهة والشفافية والمساءلة والحاكمية الرشيدة41.

إن كليات الإعلام حيوية لأنها هيأت لنشأة وسائل الاعلام الحديثة اذ تشكل وسائل الإعلام تشكل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية. وإذا كانت البطالة والتضخم وانخفاض متوسط دخل الفرد والتلاعب بالأسعار الخاصة بالسلع الاستهلاكية تعبر في بعض الأحيان بشكل أو بآخر عن البعد الاقتصادي لظاهرة الفساد فإن الإعلام يجب أن يوضح للناس الفرق بين الأسباب المرتبطة بالتطور الاقتصادي والأسباب المرتبطة بالفساد الاقتصادي، كما أنه في المقابل على الإعلام ألا تهمل الأنواع الأخرى للفساد ومنها الفساد السياسي والاجتماعي والإعلامي. إن الإعلام عليه أن يلعب دوراً في عملية ازدراء الفساد والمفسدين اجتماعياً، وإشاعة ثقافة المقاومة لهذه الظاهرة وأن المجتمع يمتلك قوة الردع لها إذا استخدم الوسائل المناسبة التي يمتلكها. إن وسائل الإعلام عليها عدم إباحة هذا الفساد واستخدام المصطلحات التي ينشرها المفسدون، ومن ثم تحليلها سياسياً بهدف التعايش معها، ولكن يجب فضحها ووضع التسمية الحقيقية لها. يلعب الإعلام دورا أساسيا ومهما في التصدي لظاهرة الفساد، فلم يعد يمر يوما دون أن تتناول وسائل الإعلام المختلفة

[41] مقابلة مع محمود فطافطة، أكاديمي واعلامي، رام الله، 3-9-2019

سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية أحد الموضوعات ذات العلاقة بالفساد أو بالنزاهة والشفافية والمساءلة والحاكمية الرشيدة[42].

إن علاقة الإعلام بمكافحة الفساد علاقة هامة تقوم في أساسها على كشف الحقائق، وتعرية أفعال الفساد التي ترتكب في الخفاء، فالفاسدون بارعون في ممارسة فسادهم، وهم على اطلاع واسع ودراية تامة لمختلف التشريعات، ولديهم القدرة الكبيرة والمهارة العالية على التمويه والإخفاء، وفي بعض الأحيان التضليل من خلال وسائل الإعلام. لا يستطيع الإعلام منفردا التصدي لظاهرة الفساد بعيداً عن التنسيق المسبق مع الجهة المعنية بالتصدي لممارسات الفساد، فهي مسؤولية تشاركية تتكامل بها الأدوار وتتوزع بحيث تعي وتدرك كل جهة المهمة الخاصة بها، لتتمكن من القيام بدورها دون أن يحل أحد مكان الآخر، أو أن يأخذ دور الآخر، حتى يتحقق التكامل والتكاثف في مواجهة الفساد، بعيدا عن التصادم أو التنافس. من أجل أن تتمكن هيئة مكافحة الفساد من التعاون مع الجسم الإعلامي فلابد من أن تكون المصداقية هي الأساس وان يتم تجنب المبالغة والمغالاة في نشر الخبر وأن يتم التركيز على نشر الحقائق كما هي وان يكون هناك جدية ومتابعة للموضوع بحيث لا يكون الهدف إثارة المجتمع أو السعي لإحراز السبق الصحفي إنما العمل على كشف الحقائق دون اغتيال الشخصية وبعيدا عن التشهير أو التحيز بحيث يراعى التخصيص دون التعميم لان التعميم يبعدنا عن الحقيقة. كما لا بد للإعلام مراعاة إجراءات التحقيق، وسريته وأهمية المحافظة على الدليل، وحمايته وهذا بدوره يستلزم أن يتوفر لدى الإعلامي الحد الأدنى من الدراية عن آليات التحقيق وجمع الأدلة والبينات والمتطلبات القانونية لقبول الدليل في المحاكم، كما يستلزم الأمر إدراك الإعلامي للحماية التي يوفرها قانون هيئة مكافحة الفساد للشهود والمبلغين في قضايا الفساد، والتزام هيئة مكافحة الفساد بالمحافظة على سرية وامن وسلامة المبلغين (المصادر) في قضايا الفساد وعائلاتهم ووثيقي الصلة به[43].

لا يقتصر دور الإعلام على التعامل مع قضايا الفساد، وإنما للإعلام دور رئيس في مجالي الوقاية والتوعية بمظاهر الفساد، فلا يخفى على أحد القدرة التأثيرية لوسائل الإعلام على مختلف شرائح المجتمع، فالإعلام وثيق الصلة بثقافة المجتمع، وهو قادر على التأثير،

[42] مقابلة مع د. محمود الفطافطة، مصدر سابق.
[43] مقابلة مع بكر دراغمة، مصدر سابق.

وعلى توعية الأفراد بأهمية ازدراء الفاسدين، وخلق بيئة رافضة للفساد. فالإعلام قادر على مخاطبة عدد كبير من الناس في وقت واحد، وهذا بدوره يوفر فرصة لاستنهاض الرأي العام والتأثير في أنماط السلوك، فقد يرفض المجتمع سلوكيات لم يكن له رفضها لولا أن الرسالة الإعلامية قد حملتها، وأظهرت سلبياته44..

على الرغم مما أتاحته التكنولوجيا الجديدة من فرص غير مسبوقة في الوصول إلى المعلومات وفي انتشار المعلومات إلا أن قوة الحكومات السرية ومقاومتها للحق في الوصول إلى المعلومات العامة ما تزال المعيق الأول أمام قيام الإعلام بدوره في كشف الفساد إلى جانب ظاهرة اختطاف الإعلام من قبل الأجندات السياسية سواء الدولية أو المحلية وهي ظاهرة قديمة جديدة ازداد حضورها في الأعوام الأخيرة تجعلنا نتجاوز الحديث عن الشفافية التقليدية وعن دور الرقيب الإعلامي. يتوجب على نقابة الصحفيين ووزارة الإعلام وسواهما من المؤسسات ذات العلاقة تفعيل السلطة الرابعة للتوعية بمخاطر الفساد والقضاء عليه، وفي هذا الحصوص يتحتم تطوير الصحافة الاستقصائية بصفتها أبرز وسائل الإبلاغ عن شبهات الفساد والجرائم المتعلقة بالفساد. إن العمل المشترك بين الجهات المختلفة يسهم في تعزيز دور الصحافة الاستقصائية بالكشف عن قضايا الفساد. التطورات المتسارعة يجب أن تشهد مواكبة في فلسطين عبر الضغط في الحصول على قانون حق الحصول على المعلومة، لأن من شأن ذلك مساعدة الإعلاميين في الوصول إلى معلومات ووثائق مهمة تساهم في الكشف عن قضايا الفساد45.

إن التخصص في المؤسسات الإعلامية لدعم مكافحة الفساد غير كاف بل يجب أن يكون مرتبط بمجموعة من المؤسسات المهتمة بهذا المجال، وحتى الآن نحن بحاجة لخطة استراتيجية واضحة المعالم لتشجيع التحقيقات الاستقصائية. المطلوب من هيئة مكافحة الفساد توفير معلومات أكثر لوسائل الإعلام وبيانات مستمرة، وأن يكون الصحفي قادرا على الوصول إلى المعلومة من الهيئة بأسرع وقت ممكن. إن وسائل الإعلام تريد معلومات مفصلة وواضحة المعالم من الهيئة حول قضايا يتم المساءلة عنها. يتوجب المضي قدما في إنجاز

44 مقابلة مع ابتهال فشافشة، إعلامية، جنين، 1-9-2019
45 مقابلة شخصية مع صدقي الموسى، اعلامي وناشط، نابلس/ 3-9-2019

تحقيقات صحفية جريئة باعتبارها أداة فاعلة في الكشف عن قضايا الفساد حتى تتابعها هيئة مكافحة الفساد وسواها[46].

الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية وجهود مكافحة الفساد

لتعزيز الجهود المبذولة في مكافحة الفساد خاصة ضمن التعاون مع الجامعات والكليات الفلسطينية، تم تشكيل لجان من الأكاديميين عملت على بلورة المساقات المختصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وقد تلت هذه الجهود عقد لقاءات تدريبية للأكاديميين حول آليات تدريب المساقات الجامعية وتعريفهم بالأهداف والنتائج المتوقعة من تدريس المساقات. وبعد الانتهاء من هذه اللقاءات التعريفية، تم البدء في التدريس الجامعي لها.

وقد كان للمجتمع المدني دور واضح وملحوظ في تعزيز دور الأكاديميين في جهود مكافحة الفساد وبناء مجتمع واعي ومدرك ومقاوم للفساد بجميع أشكاله. حيث قام الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان بالعمل على إعداد منهاج النزاهة ومكافحة الفساد للجامعات، وجرى تطبيقه في أكثر من 10 جامعات وامتد أيضا إلى مجموعة من الدول العربية مثل قطر والكويت ولبنان والأردن. وقد صدرت الطبعة الرابعة لهذا المنهاج في 2016[47].

وفي عام 2018، جاءت جهود ائتلاف أمان بتشكيل شبكة أكاديميون ضد الفساد بعد تجربة سنوات طويلة في العمل والتعاون مع الأكاديميين، نظرا لقناعة ائتلاف امان بالدور المحوري الذي يلعبه الاكاديميون في تنشئة جيل واعٍ في ثقافة مكافحة الفساد، وانطلاقا أيضا من إيمانه بدور الأكاديميين في رفد الجهود البحثية وإعداد التقارير والدراسات بكافة أشكالها حول الفساد ونظام النزاهة الوطني، التي يصدرها أمان ضمن جهوده في الرصد والتحليل لواقع قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد، إلى جانب الدور الذي يلعبه الأكاديميون في التغيير باعتبارهم أحد الحوامل الاجتماعية لراية التغيير والتأثير في الرأي العام ونشر الوعي[48].

وتستمد "شبكة الأكاديميين" أهميتها من أهمية التعليم ودوره في نمو المجتمعات وتطورها، وقدرة المؤسسات التربوية والتعليمية، لا سيما الجامعات، في غرس الكثير من القيم

[46] مقابلة مع سعيد أبو معلا، ناشط وأكاديمي، جنين، 5-9-2019
[47] لقاءات مع بعض موظفي مؤسسة امان في رام الله، 8-8-2019
[48] سعيد أبو معلا، مقابلة، مصدر سابق.

في المجتمع وتنميتها، مثل النزاهة والمساواة والعدالة الاجتماعية، والمسؤولية الاجتماعية، ومكافحة الفساد، علاوة على تعليم قيم النزاهة والتعريف على أشكال الفساد المختلفة وكيفية محاربتها على كافة الأصعدة، واستهداف كافة فئات المجتمع لا سيما قطاع الشباب. وعليه، ارتأى ائتلاف أمان تأسيس شبكة من الأكاديمين تنشط في مجال محاربة الفساد، ووضع آليات وأطر تكفل التبادل المنتظم للمعلومات والخبرات بين أعضائها، وتعميمها بين شرائح المجتمع، بحيث تسهم هذه المعلومات في دعم العمل من أجل تسليط الضوء على النزاهة ومكافحة الفساد وتحصين المجتمع من أفاته والتغيير والتطوير لإيجاد مناعة مجتمعية ضد الفساد، واعية باشكاله، بناء على التوعية وبناء المعرفة خاصّة فيما يتعلق بقضايا الفساد[49].

وشبكة "أكاديميون ضد الفساد" هي جسم طوعي يتشكل من مجموعة من الأكاديميين والباحثين الفلسطينيين الفاعلين والذين أبدوا التزامهم واستعدادهم الكامل للعمل ضمن إطار الشبكة وتبني قيمها ورسالتها ورؤيتها وبذل الجهود لتحقيق أهدافها. وتأتي رؤية الشبكة على التواصل الأكاديمي لخلق بيئة فكرية تسهم في تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد في المجتمع الفلسطيني عبر الحملات التوعية والطرق المتعلقة بالمنهاج الدراسية النصية خاصة لطلبة الجامعات ولكليات القانون والحقوق والإدارة العامة والعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص[50].

وتهدف رسالة الشبكة إلى السعي إلى جمع الأكاديميين الفلسطينيين المهتمين بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني وتنسيق جهودهم ونشاطاتهم، ومساعدتهم في الحصول على المعلومات وتبادلها ونشرها وتقديمها بشكل علمي للطلبة، وتمكينهم من تشكيل قوة ضاغطة على صانع القرار عبر بناء مواقف علمية واضحة من قضايا ومظاهر الفساد وسبل مكافحته. وكهدف عام للشبكة، إنها تعمل على توسيع دائرة المنخرطين في جهود إئتلاف أمان لمكافحة الفساد من خلال العمل مع شريحة الأكاديميين الذين يشكلون ضمانة لنشر قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد في اوساط الشباب، ودمجها في المناهج التعليمية في الجامعات والمعاهد والكليات[51].

---

[49] لقاء المصدر الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان رام الله- عبر الايميل. 2019

[50] مقابلة مع د. محمد أبو زائده، اكاديمي ومحاضر، رام الله، 5-9-2019

[51] مقابلة مع د. خالد صافي، اكاديمي ونشاط، غزة، 2-9-2019

أما الأهداف الخاصة فتتركز على رفع وعي الطلبة في الجامعات والمعاهد والكليات حول ظاهرة الفساد، ومخاطره وطرق مكافحته، إضافة إلى تعزيز مبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة في المجتمع والتأصيل النظري والمعرفي لمفهوم الفساد وأشكاله ومظاهرة وسبل مكافحته. بالإضافة لإعداد الدراسات والأبحاث والتقارير والأوراق البحثية والاستقصائية حول قضايا وموضوعات لها علاقة بالفساد ومكافحته وتجميع المعلومات المتعلقة بظاهرة الفساد محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، والتداول فيها ووضعها في متناول الجميع وعلى جدول أعماله. وأيضاً المساهمة في تطوير قدرة معلمي الجامعات على إدخال مفاهيم مكافحة الفساد في دروسهم ومحاضراتهم ومناقشة حالات تتعلق بالفساد في الجامعات وخارجها، وتشجيع الطلبة على الاعمال البحثية والإبداعية المتعلقة بمكافحة الفساد وصياغة مواقف من قضايا محلية مثارة تتصل بالفساد ومكافحته، وتنسيق الجهود مع المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة ذات علاقة بقضايا النزاهة والفساد داخلياً ومحلياً وإقليمياً ودولياً[52].

وتتركز آليات عمل الشبكة على تقديم الدعم والإسناد للأعضاء في تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية المتعلقة بتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد وتفعيل مشاركة الأكاديميين في المنتديات والمؤتمرات والندوات المحلية والعالمية الخاصة بتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد بالإضافة لإشراك الأعضاء في المشاريع بحثية والتقارير العلية التطبيقية حولتعزيز نظام النزاهة الوطني ومحاربة الفساد، واستضافة الخبراء على المستوى المحلي والخارجي لتعزيز قدرات أعضاء الشبكة، مع العمل على المساهمة في تطوير مناهج اكاديمية تتعلق بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والضغط باتجاه اعتمادها في البرامج الاكاديمية المختلفة في الجامعات الفلسطينية، وتوفير التدريب للمحاضرين في هذا المجال وتطوير مساقات بأبعاد قانونية ملائمة لإحداث الفوارق في فلسفة الطلبة وطريقة تفكيرهم بشكل عام[53].

ولضمان التعريف بالشبكة تم تطوير موقع الكتروني يتضمن التعريف بها وبنشاطاتها والمنشورات والابحاث والتقارير المعلومات التي ينتجها اعضاء الشبكة وغيرهم من الأكاديميين ذات الصلة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

[52] مقابلة د. نور عدس، مصدر سابق
[53] مقابلة مع د. عرين بدوان، اكاديمية وحقوقية، رام الله، 5-9-2019

وتكون العضوية في الشبكة عضوية فردية طوعية من قبل الأكاديميين حسب الشروط التالية:

1- أن يكون أكاديمي يعمل/ أو عمل في أحد المؤسسات التعليمية.

2- أن يبدي الاستعداد والموافقة على عضوية الشبكة بشكل مكتوب.

3- الالتزام الوطني والأخلاقي والسلوك الحسن.

4- الانخراط والمشاركة الفاعلة في أنشطة وبرامج الشبكة.

5- أن يمثل الشبكة في مكان عمله، ويبادر الى توسيع قاعدة أنشطتها وفعاليتها ونشر رسالتها.

وتتألف هيكلية الشبكة من العناوين التالية:

- **الهيئة العامة:** تشمل أعضاء الشبكة كافة وتشكل المرجعية الرئيسية للشبكة واستراتيجياتها وتوجهاتها.
- **اللجنة التنسيقية:** يتم اختيار اعضائها من الهيئة العامة وتتولى متابعة المهام المتعلقة بالشبكة واعضائها وتقديم الدعم والاسناد المطلوب لهم وتوسيع عضوية الشبكة ويفضل ان تتمثل كل الجامعات والمعاهد الأكاديمية في اللجنة.
- **منسق عام الشبكة:** يتم انتخابه من أعضاء اللجنة التنسيقية ويعد الرئيس التنفيذي للشبكة ويرأس اجتماعاتها ويتابع تنفيذ قراراتها[54].

وشهد المجتمع المدني تأسيس الأكاديمية الفلسطينية لتعزيز النزاهة- نزاهة. وجاءت برؤية ورسالة مماثلة تبلورت في مجالي التعليم والتدريب للمساهمة في جهود تعزيز النزاهة والحفاظ على المال العام ومكافحة الفساد من خلال إعداد الوسائل التعليمية والمساقات والأدلة والتدريبات والمحاضرات المتخصصة لإعداد جيل من الخبراء الفلسطينيين المتخصصين في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. ومن المتوقع أن يثمر التعاون مع الجامعات والكليات الفلسطينية أحسن النتائج في هذا الخصوص[55].

[54] مقابلة مع د. محمود فطافطة، مصدر سابق

[55] المصدر الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان رام الله- عبر الايميل.

طلبة الجامعات ومكافحة الفساد

يعاني المجتمع الفسطيني بشكل عام عدم وضوح مفهوم الفساد وجرائمه وأنواعه وعدم الوعي بالمخاطر المترتبة على الفساد وعلى البعد القانوني لهذا الشأن. وكون الجامعات الفلسطينية تحتضن في كلياتها الاف الطلبة الذين سينطلقون للحياة العملية والمجتمعية، كانت الحاجة ماسة لرفع إدراك هؤلاء الطلبة بمفهوم الفساد وأشكاله ومخاطره.

ولذلك، بدأت الجامعات الفلسطينية بعقد لقاءات توعوية تستهدف جميع الطلبة بشكل عام للتوعية وتعزيز مشاركتهم في مكافحة الفساد في كافة الأصعدة والمجالات. وتم عقد هذه اللقاءات بالتعاون مع الهيئات الحكومية مثل هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية وأيضاً تم التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني مثل الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان[56].

وقد شهدت الجامعات الفلسطينية مثل جامعة النجاح الوطنية وجامعة القدس اقبال شديد من الطلبة على تسجيل هذه المساقات كون جزء منها موجه لجميع الطلبة في كافة التخصصات.[57] وقد قام العديد من الطلبة أيضاً بالمشاركة في التقدم لجوائز خاصة بأفضل بحث في مكافحة الفساد بالإضافة للمسابقات التي تعلن عنها الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

وقد أعطت المجموعة البؤرية في الجامعة العربية الأميركية بجنين 2019/8/20 مجموعة من المقترحات والتوصيات لمحاربة ظاهرة الفساد أهمها تأسيس برلمان طلابي ومركز تشريعي شبابي يكون على رأس أولوياته تنمية الشخصية لدى الطالب الفلسطيني وتنشئة جيل معبأ ايجابياً لصالح مفاهيم النزاهة والشفافية والحوكمة والحكم الرشيد تتفاعل فيه أكثر من متغير وأكثر من عامل.

ومن مهام هذا البرلمان المقترح، بناء قدرات الفئة الطلابية الشابة حتى تكون قادرة ليس فقط على فهم وإدراك مصطلحات الفساد والنزاهة وإنما أيضاً قادرة على التعامل مع

[56] حازم عيسى وعيد الصيفي، اطار مقترح للارتقاء بدور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ قيم النزاهة والشفافية، رام الله: ائتلاف امان، 2016

[57] مقابلة مع الدكتورة نور عدس- كلية القانون- جامعة النجاح الوطنية 2019/8/7.

حالات عملية ثبت تورطها في بعض الفساد كالمحاباة والواسطة والمحسوبية وهدر المال العام وتكريس مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية[58].

وأكد الطلبة في المجموعة البؤرية في جامعة النجاح الوطنية-نابلس-2019/8/18، على أن المساقات التي طرحت بالاضافة للندوات التوعوية قد ساهمت بتقديم فهم واسع وشامل حول سبل وآليات مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة. وأكد الطلبة على أهمية وضرورة عقد زيارات ميدانية متخصصة للمؤسسات القائمة على مكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة في الوطن.

كما بين الطلبة خطورة الفساد على التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، وتأثيره على ضياع حقوق المواطنين وزعزعة ثقتهم بالنظام السياسي الفلسطيني. وقد اثار الطلبة نقطة ما زالت تشكل جدل وهي حماية المبلغين وعدم وجود قانون واضح بهذا الخصوص. وقد تم التطرق لهذه النقطة خلال اللقاء مع كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية. غياب قانون يقدم الحماية للمبلغ عن الفساد أحد الأسباب الرئيسية المعيقة لمكافحة الفساد. قامت الدكتورة نور عدس- دكتورة القانون الجزائي في جامعة النجاح الوطنية- بالتطرق لهذا الموضوع وقد قدمت الدكتورة عدس رسالتها الماجستير مسودة قانون حول مقترح مشروع قانون حماية الشهود. وتم نشر هذه الرسالة ومسودة القانون لكن في غياب الجهود الفاعلة وغياب المجلس التشريعي الفلسطيني بقيت هذه الجهود مجمدة. استدراكاً لما قلناه، يعتقد بعض الطلبة الذين تمت مقابلتهم في الجامعة العربية الأميركية بجنين ضمن المجموعة البؤرية التي تم تشكيلها أن عملية تشخيص الفساد والتعامل معه لا تصبح شاملة وغير مكتملة إلا إذا وضعناها في سياق مجتمعي[59].

وهذا يعني أن الثقافة المجتمعية والقبلية والعشائرية والحزبية والمناطقية والوجاهية كلها تشجع على الفساد وخاصة فيما يتعلق بالوظيفة العامة والتوظيف في القطاعين العام والخاص. وقد دلت التجارب على أن التعامل مع المنصب في الكثير من المؤسسات يميل إلى مزج الخاص مع العام وإسقاط الشخصنة على المساحة العامة مما يعني تغييب الشفافية في

[58] مصدر سابق، مجموعة بؤرية، جنين
[59] مصدر سابق، مجموعة بؤرية، نابلس

التعيين وقتل المنافسة وإهدار الموارد وإعطاء من لا حق له الحق في العمل والحق في التوظيف.

كما أكد الطلبة على ضرورة استهداف المدارس "المرحلة الأساسية والثانوية" في البرامج التوعوية لما لها من أهمية في رفع الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد كون عدد لا بأس منه الطلبة لن يتوجه للجامعات وسيتوجهوا لسوق العمل. يرجى العلم بأن هناك انشطة تستهدف المدارس لكن لم يتم ذكرها في هذه الورقة كونها تتحدث عن دور الجامعات–التعليم العالي. وخلال اللقاءات مع الطلبة، اعتقد الكثير منهم أن المساقات يجب أن تتحول إلى إجباري جامعة بدل وضعية الاختياري وأن يدرس بشكل مختلف وبشكل رصين حتى نتوقع نتائج أكثر ايجابية.

التوصيات:

- أهمها تأسيس برلمان طلابي ومركز تشريعي شبابي يعمل على تنمية الشخصية لدى الطالب الفلسطيني وتنشئة جيل معبأ ايجابياً لصالح مفاهيم النزاهة والشفافية والحوكمة والحكم الرشيد تتفاعل فيه أكثر من متغير وأكثر من عامل.
- العمل على تعزيز الثقافة المجتمعية لتصبح أداة رئيسية لمكافحة الفساد ومظاهره المختلفة.
- العمل على المراجعة الاكاديمية المستمرة للمساقات الجامعية مع إشراك الطلبة في عملية المراجعة والإعداد كجزء أساسي من الشفافية الأكاديمية.
- زيادة وعي أعضاء الهيئات التدريسية والادارية في الجامعات الفلسطينية حول مفهوم الفساد وأشكاله المختلفة.
- تطوير الاساليب الدراسية المستخدمة في تدريس المساقات الخاصة بالفساد ومكافحته.
- عقد حملات ضغط ومناصرة من خلال الجامعات تستهدف الفساد ومواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية المعمول بها.